

The Impact of Banks Size on the Relationship between Financial Inclusion and Financial Performance: An Applied Study on Saudi Commercial Banks (2023–2017)

Ms. Nouf Ali Alghamdi*, Dr. Amal Mohammed Yamani

Faculty of Economics and Administration | King Abdulaziz University | KSA

Received:

31/01/2026

Revised:

08/02/2026

Accepted:

04/03/2026

Published:

30/05/2026

* Corresponding author:

xinouf@gmail.com

Citation: Alghamdi, N. A., & Yamani, A. M. (2026).

The impact of banks size on the relationship between financial inclusion and financial performance: An applied study on Saudi commercial banks (2017–2023). *Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences*, 10(5), 28 – 44.

<https://doi.org/10.26389/AJSRP.N020226>

<https://doi.org/10.26389/AJSRP.N020226>

2026 © AISRP • Arab

Institute for Sciences & Research Publishing (AISRP), United States, all rights reserved.

• Open Access



This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) [license](https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/)

Abstract: The study aimed to analyse the impact of financial inclusion on the financial performance of commercial banks in Saudi Arabia, while examining the moderating role of bank size in this relationship. To achieve this, the study employed a descriptive-analytical approach using data from commercial banks listed on the Saudi Stock Exchange during the period 2017–2023. Financial inclusion was measured using variables such as the number of branches, ATMs, points of sale, and the percentage of financing for small and medium enterprises (SMEs), along with control variables such as bank age and leverage. Financial performance was measured using return on assets (ROA) and return on equity (ROE) to study the statistical significance of financial inclusion on the performance of Saudi banks and the statistical significance of bank size on the relationship between financial inclusion and the performance of Saudi banks. The results revealed a positive and statistically significant effect of ATMs and POS terminals on banking performance (ROA and ROE), while the number of branches had a negative effect on ROA with no statistically significant impact on ROE, and SME financing showed no direct significant effect on either performance indicator. The moderating role of bank size was statistically significant for the effects of number of branches, POS terminals, and ATMs, strengthening the relationships while maintaining their directions. SME financing showed a positive and significant effect on performance when considering bank size. Based on these findings, the study recommends enhancing digital channels, improving SME financing risk management, developing financial infrastructure.

Keywords: Financial inclusion, financial performance, Saudi banks, bank size, return on assets (ROA), return on equity (ROE).

أثر حجم البنوك على العلاقة بين الشمول المالي والأداء المالي: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية السعودية خلال الفترة (2023–2017)

أ. نواف علي الغامدي*, الدكتور / أمل محمد يماني

كلية الاقتصاد والإدارة | جامعة الملك عبد العزيز | المملكة العربية السعودية

المستخلص: هدفت الدراسة إلى تحليل أثر الشمول المالي على الأداء المالي للبنوك التجارية في المملكة العربية السعودية، مع اختبار الدور المعدل لحجم البنك في هذه العلاقة. ولتحقيق ذلك، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام بيانات البنوك التجارية المدرجة في السوق المالية السعودية خلال الفترة (2023–2017). وتم قياس الشمول المالي من خلال متغيرات: (عدد الفروع، وعدد أجهزة الصراف الآلي، وعدد نقاط البيع، ونسبة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة) إلى جانب المتغيرات الضابطة (عمر البنك، الرافعة المالية)، بينما تم قياس الأداء المالي بمؤشري العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE) لدراسة تأثير الدلالة الإحصائية للشمول المالي على أداء البنوك السعودية وتأثير الدلالة الإحصائية لحجم البنوك على العلاقة بين الشمول المالي وأداء البنوك السعودية. أظهرت النتائج وجود أثر إيجابي ودال إحصائياً لكل من أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع على الأداء المالي ممثلاً بنسبة ROA و ROE، في حين تبين وجود أثر سلبي لعدد الفروع على العائد على الأصول (ROA) دون وجود أثر ذا دلالة إحصائية لعدد الفروع على عائد حقوق الملكية (ROE)، وعدم وجود أثر معنوي لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة على أي من مؤشري الأداء بشكل مباشر. بينما أثر الدور المعدل لحجم البنك بصورة دالة إحصائياً لكل من: عدد الفروع، ونقاط البيع، وأجهزة الصراف الآلي، إذ كانت العلاقة أقوى مع الحفاظ على الاتجاه لكل متغير من تلك المتغيرات، في حين كان لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة تأثير إيجابي ودال إحصائياً على الأداء في ظل مراعاة متغير حجم البنك. وفي ضوء ذلك، أوصت الدراسة بتعزيز القنوات الرقمية، وتحسين إدارة مخاطر تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتطوير البنية التحتية المالية.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، الأداء المالي، البنوك السعودية، حجم البنك، العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية.

1- مقدمة:

في ظل ما يشهده العالم مؤخراً من تطورات وتقدم هائل في مجال التكنولوجيا والتي أدت إلى زيادة حدة المنافسة بين المؤسسات المالية، تسعى دول العالم إلى تضمين كافة شرائح المجتمع إلى النظام المالي. وفي وقت تتوحد فيه جهود المجتمع الدولي من أجل تحقيق التنمية المستدامة، أصبح موضوع الشمول المالي من الموضوعات بالغة الأهمية على جدول أعمال السياسات الدولية. ويأتي ذلك في سياق التمكين من الوصول للخدمات المالية واستخدام المنتجات المتنوعة والمبتكرة التي توفرها المؤسسات المالية تحت مظلة النظام المصرفي الرسمي، وبصورة تتسم بالجودة والسهولة والتكلفة المنخفضة مما يتيح للجميع المشاركة. وقد حظيت أبعاد وأدوار الشمول المالي وتأثيراته على مختلف الأصعدة باهتمام متزايد من قبل دول العالم.

وتلعب البنوك دوراً محورياً في تحقيق التنمية الاقتصادية وتحقيق حالة التوازن عبر تعبئة وتوزيع المدخرات، وتسهيل المعاملات والأنشطة الاقتصادية للأفراد والمؤسسات على حد سواء. وقد تزايدت أهمية القطاع المصرفي والأدوار التي تقوم بها البنوك والمؤسسات المصرفية التجارية بشكل ملحوظ في العصر الحديث، فلا يقتصر نشاطها على مزاولة الأعمال المصرفية التقليدية، بل أنه بات يعتمد عليها كركيزة أساسية في تمويل وتطوير كافة القطاعات في الاقتصاد القومي. كما يعد الأداء المالي محورياً رئيسياً من محاور قياس الأداء في الوحدات الاقتصادية كافة –ومن ضمنها البنوك التجارية-. وتنبع أهميته في أنه يمثل أداة تقييم للوحدة من عدة زوايا، وبطرق تساعد على ترشيد قرارات مستخدمي البيانات ممن تربطهم مصالح مالية بالمؤسسة. وتعد الربحية هدفاً رئيسياً تسعى البنوك إلى تحقيقه خاصة في ظل التغيرات الاقتصادية وزيادة حدة المنافسة بين الوحدات الاقتصادية. إضافة لما سبق، فإن هنالك العديد من العوامل التي من شأنها التأثير على أداء البنوك، ومن بينها حجم البنك، إذ يلعب حجم البنك ومدى انتشاره وتوسعه دوراً مهماً في التنبؤ بربحية البنوك.

وفي ضوء ذلك، فإن الدراسة الحالية تتناول العلاقة بين الشمول المالي وأداء البنوك السعودية، مع الأخذ بعين الاعتبار دور حجم البنك كعامل قد يعزز أو يضعف هذه العلاقة.

الإطار العام للبحث

مشكلة البحث:

في ظل التحولات الاقتصادية والرقمية المتسارعة، أصبح الشمول المالي أحد الركائز الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي وتعزيز الاستقرار المالي، وقد حظي هذا المفهوم باهتمام متزايد في المملكة العربية السعودية في إطار رؤية السعودية 2030، ولاسيما من خلال برنامج تطوير القطاع المالي الذي يستهدف رفع نسبة الشمول المالي وزيادة استخدام الخدمات المالية الرسمية، وتشير البيانات الرسمية الصادرة عن البنك المركزي السعودي إلى توسع ملحوظ في استخدام القنوات المصرفية الرقمية وارتفاع نسبة المدفوعات الإلكترونية من إجمالي مدفوعات التجزئة خلال السنوات الأخيرة، بما يعكس تنامي اندماج الأفراد في النظام المالي الرسمي (البنك المركزي السعودي، 2024). ورغم هذا التوجه، فإن الأدبيات السابقة لم تحسم بعد طبيعة العلاقة بين الشمول المالي والأداء المالي للبنوك، حيث أظهرت الدراسات نتائج متباينة بين تأثيرات إيجابية على الربحية والكفاءة، وأخرى سلبية محتملة تتعلق بزيادة المخاطر الائتمانية والتكاليف التشغيلية. وعلى المستوى المحلي، تبرز ندرة واضحة في الدراسات التطبيقية التي تناولت هذه العلاقة في السياق السعودي، خصوصاً الدراسات التي تأخذ في الاعتبار حجم البنك كمتغير معدل يمكن أن يؤثر في قوة واتجاه العلاقة بين الشمول المالي والأداء المالي، في ظل التباين الكبير في الهياكل التشغيلية والقدرات التمويلية بين البنوك السعودية. ويتربط على هذا القصور البحثي محدودية قدرة صانعي القرار والجهات التنظيمية على تقييم الأثر الفعلي لسياسات الشمول المالي على الأداء المصرفي، وتحديد مدى ملاءمتها لمختلف أحجام البنوك، الأمر الذي قد ينعكس على كفاءة تصميم السياسات المصرفية والتنظيمية مستقبلاً. وعليه، تتمثل مشكلة الدراسة في عدم وضوح طبيعة تأثير الشمول المالي على الأداء المالي للبنوك التجارية في المملكة العربية السعودية في ظل اختلاف أحجامها، بما يطرح التساؤل الرئيس الآتي: ما أثر حجم البنوك على العلاقة بين الشمول المالي وأداء البنوك السعودية؟

أهمية البحث:

- من الناحية العلمية: ندرة الأدبيات المحلية التي تناولت الشمول المالي والأداء المالي للبنوك السعودية، وخاصة فيما يتعلق بدور حجم البنك كمتغير معدل في العلاقة بينهما، كما يشير التباين الكبير والتنوع في النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة إلى ضرورة تكثيف الجهود العلمية بهدف تقديم تفسيرات أوضح لطبيعة العلاقة بين المتغيرات، خصوصاً وأن العلاقة قد تختلف في ضوء وجود عوامل معينة تتعلق بمستويات الشمول المالي أو البيئة الكلية وخصائص البنك. وبالتالي، فإن الدراسة تأتي على سد هذه الفجوات من خلال إجراء تحليل لعدد من أبعاد الشمول المالي ومؤشرات الأداء المالي للبنوك السعودية مع بيان دور حجم البنك في هذه العلاقة.

- من الناحية العملية: من خلال دراسة أثر حجم البنك في العلاقة بين الشمول المالي والأداء، يمكن لجهات رسمية وطنية تطوير سياسات تضمن تحقيق مفهوم الشمول المالي دون المساس بكفاءة أداء البنوك. إضافة إلى أن الدراسة تقدم رؤى عملية يمكن أن تستفيد منها المؤسسات المصرفية من أجل تعزيز جودة خدماتها وانتشارها وضمان الوصول إلى مزيد من الشرائح بصورة فاعلة. كما يمكن لنتائج الدراسة أن تساهم في دعم السياسات الوطنية فيما يخص تطوير الشمول المالي وتمكين المؤسسات المالية الصغيرة وتكييف البرامج الحكومية والمبادرات بما يتناسب مع حجم البنك.

أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي إلى معرفة أثر حجم البنوك على العلاقة بين الشمول المالي وأداء البنوك السعودية، وينبثق من هذا الهدف الرئيس الأهداف الفرعية التالية:

1. معرفة تأثير الشمول المالي على أداء البنوك السعودية.
2. معرفة تأثير حجم البنوك على العلاقة بين الشمول المالي وأداء البنوك السعودية.

فرضيات البحث:

جاءت هذه الدراسة لاختبار أثر حجم البنوك على العلاقة بين الشمول المالي وأداء البنوك السعودية، وفي ضوء ذلك سيتم اختبار الفرضيات التالية:

- الفرضية الرئيسية الأولى: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للشمول المالي على أداء البنوك السعودية.
- الفرضية الرئيسية الثانية: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لحجم البنوك على العلاقة بين الشمول المالي وأداء البنوك السعودية.

حدود البحث:

- الحد الموضوعي: تأثير حجم البنوك على العلاقة بين الشمول المالي والأداء المالي.
- الحد المكاني: البنوك التجارية المدرجة في السوق المالية السعودية (نداول) والبالغ عددها 10 بنوك بالمملكة العربية السعودية.
- الحد الزمني: الفترة من 2017 م إلى 2023 م.

الدراسات السابقة

تم استعراض الدراسات السابقة من الأحدث إلى الأقدم وفقاً لأهداف الدراسة الحالية وذلك بتبويبها إلى مجموعتين من الدراسات:

أولاً: الدراسات التي تناولت أثر الشمول المالي على الأداء البنكي

1. دراسة طعيس (2024)، وهدفت إلى التعرف على تأثير الشمول المالي على الأداء المالي في المصارف التجارية العراقية. ولتحقيق ذلك، اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وقد تم جمع البيانات من خلال استبانة تم توزيعها على عينة شملت العملاء في المصارف العراقية وبلغ عددهم (307) عميلاً. وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج شملت التوصل لوجود أثر للشمول المالي بكافة أبعاده على الأداء المالي للمصارف التجارية العراقية. وأوصت بضرورة تطوير جودة الخدمات المالية من خلال جمع المعلومات وتحليلها لفهم احتياجات العملاء وتعزيز موثوقية وأمان الخدمات المقدمة لهم.
2. دراسة الشحات وأبوديار (2023)، وهدفت إلى قياس أثر الشمول المالي على مؤشرات ربحية البنوك التجارية العاملة في مصر. ولتحقيق ذلك، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وقد جمعت البيانات من التقارير السنوية لعينة من البنوك المصرية بلغت 8 بنوك خلال الفترة من 2013م وحتى 2021م. وقد توصلت إلى عدم وجود علاقة قصيرة الأجل بين أبعاد الشمول المالي ومؤشرات الربحية المتمثلة في نسب العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE)، باستثناء أبعاد حجم المحفظة الائتمانية للبنك، وتمويل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، حيث كانت لها دوراً مؤثراً في زيادة وتطور مؤشرات الربحية. بينما أشارت النتائج إلى وجود علاقة معنوية وطويلة الأجل بين كافة أبعاد الشمول المالي ومؤشرات الربحية. وأوصت الدراسة في ضوء ذلك بأهمية إجراء أبحاث مستقبلية تقارن بين البنوك التقليدية والإسلامية.
3. دراسة حسين (2022)، وقد هدفت إلى قياس أثر الشمول المالي على تعزيز الميزة التنافسية المصرفية للبنوك المدرجة في السوق المال السعودي. وذلك من خلال دراسة تطبيقية على عينة من البنوك في المملكة العربية السعودية تمثلت في 5 بنوك سعودية خلال الفترة من عام 2016م إلى 2020م. ولتحقيق ذلك، اعتمدت الدراسة المنهجين الاستقرائي والتطبيقي. وقد خلصت الدراسة إلى أن الشمول المالي بمؤشرات قد أثر تأثيراً إيجابياً ذا دلالة إحصائية على مستوى الميزة التنافسية والمتمثلة في: نسبة الربحية (العائد على الأصول، العائد على

حقوق الملكية) ونسبة التركيز (الحصة السوقية للتسهيلات، الحصة السوقية للودائع). وأوصت الدراسة بضرورة قيام البنوك السعودية بالاهتمام بأبعاد الشمول المالي ذات العلاقة بتحسين الميزة التنافسية، وإلى عقد ورش عمل لموظفي البنوك للتوعية حول دور الشمول المالي.

4. دراسة EmadEldeen (2023)، وقد هدفت إلى تناول أثر الشمول المالي على الأداء المالي للبنوك التجارية في الدول النامية. ولتحقيق ذلك تم إجراء دراسة تجريبية على البنوك التجارية في (39) دولة نامية خلال الفترة من 2004م إلى 2021م، من خلال جمع بيانات سنوية من قاعدة البيانات الاقتصادية للاحتياطي الفيدرالي وقاعدة بيانات البنوك الدولية وتطبيق النهج الوصفي التحليلي. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الشمول المالي من خلال الودائع المصرفية وأداء البنوك، والذي تم قياسه بالعائد على حقوق الملكية (ROE)، علاوة على وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين استخدام الشمول المالي من خلال القروض القائمة وأداء البنوك، وعلاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية من خلال توافر أجهزة الصراف الآلي والفروع وأداء البنوك. وعليه، أوصت الدراسة بأهمية اتخاذ إجراءات عملية تتضمن رفع معدل القروض والودائع.

ثانياً: الدراسات التي تناولت العوامل المؤثرة على العلاقة بين الشمول المالي والأداء البنكي - دراسة دور المتغيرات المعدلة

1. دراسة Nguyen & Li (2024)، وقد تناولت تأثير حجم البنك كمتغير معدل على العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة للبنوك في فيتنام وأدائها المالي. وقد تمت الدراسة باستخدام عينة من (35) بنك تجاري، وبينت النتائج أن عدداً من العوامل المرتبطة بالبنوك وخصائص مجلس الإدارة مثل حجم مجلس الإدارة، والازدواجية، وملكية الحكومة تؤثر بشكل كبير على أداء البنوك، وأن حجم البنك يُعدل هذه العلاقات. ومع ذلك، فإنه قد تم الإشارة إلى الحاجة إلى تكون الدراسات المستقبلية أكثر تركيزاً على دراسة تأثير متغيرات أخرى تتعلق بالبنوك على الأداء المالي لها، في ضوء وجود متغيرات معدلة تتعلق بخصائص البنك و باستخدام عينات أكبر وأكثر تنوعاً، مع مراعاة نطاق أوسع من العوامل المؤثرة.

2. دراسة Muttai (2024)، وهدفت إلى تقييم تأثير التكنولوجيا المالية على الأداء المالي العام للبنوك التجارية في كينيا، إضافة إلى تحديد الدور المعدل لحجم البنك في العلاقة ما بين التكنولوجيا المالية والأداء المالي للبنوك التجارية. واعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وشملت الدراسة (38) بنكاً تجارياً، وتم الجمع البيانات الثانوية سنوياً للفترة من 2012 إلى 2021. وقد توصلت الدراسة إلى أن التكنولوجيا المالية كان لها تأثير على الأداء المالي للبنوك، وأن الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، والخدمات المصرفية عبر الإنترنت، والخدمات المصرفية عبر الوكالات، واعتماد أجهزة الصراف الآلي جميعها ترتبط بصورة إيجابية وذات دلالة إحصائية مع الأداء البنكي، وأن لحجم البنك تأثير معدل بدرجة كبيرة بالنسبة لأبعاد التكنولوجيا المالية على الأداء المالي للبنوك. وقد أوصت الدراسة البنوك بالاستثمار في توسيع وتحسين التكنولوجيا المالية لتعزيز راحة العملاء وتحسين الكفاءة التشغيلية.

3. دراسة Rosalina & Wahyuningsih (2023)، وقد هدفت إلى دراسة تأثير الشمول المالي وخصائص البنوك (حجم البنك ونسبة كفاية رأس المال والقروض المتعثرة) على استقرار القطاع المصرفي الإندونيسي خلال الفترة من عام 2009م إلى 2019م. وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم جمع البيانات وتحليلها من البنوك الإندونيسية التي شملت من 22 بنكاً. وتوصلت الدراسة إلى أن متغير الشمول المالي يؤثر سلباً بشكل كبير على استقرار البنوك بسبب عدم المساواة في الوصول إلى الشمول المالي وانخفاض الثقافة المالية فيما يتعلق بالمنتجات المصرفية، إضافة إلى أن خصائص البنوك ممثلة بمتغيري حجم البنك والقروض المتعثرة كان لها تأثير سلبي على استقرار البنوك، بينما يؤثر متغير نسبة كفاية رأس المال بشكل إيجابي على استقرار البنوك.

4. دراسة Hermuningsih et al (2022)، وهدفت إلى تحديد تأثير التكنولوجيا المالية والسيولة وحجم البنك على الأداء المالي في البنوك التجارية التقليدية المسجلة لدى هيئة الخدمات المالية في إندونيسيا. وقد تناولت الدراسة متغير حجم البنك في ضوء الدور المعدل للعلاقة ما بين التكنولوجيا المالية والسيولة والأداء المالي لدى البنوك. وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لعينة شملت 22 بنكاً من عام 2012م وحتى عام 2021م. وقد أكدت النتائج على أن التكنولوجيا المالية لها تأثير إيجابي على الأداء المالي، وأن حجم البنك هو متغير معدل لتأثيرات التكنولوجيا المالية على الأداء المالي، كما أن للسيولة تأثير إيجابي على الأداء المالي، بينما يعتبر حجم البنك متغير معدل لفعالية السيولة على الأداء المالي للبنوك.

التعليق على الدراسات السابقة:

يظهر استعراض الدراسات السابقة التي تناولت أثر الشمول المالي على الأداء البنكي وجود اهتمام بحثي متزايد بهذا الموضوع، مع تنوع في الأهداف والمنهجيات والسياقات التطبيقية، الأمر الذي انعكس على تباين نتائج هذه الدراسات من حيث طبيعة الأثر واتجاهه وقوته. فقد توصلت بعض الدراسات إلى وجود أثر إيجابي وذو دلالة إحصائية للشمول المالي على الأداء البنكي، كما في دراسات طعيس (2024)،

وحسين (2022)، وEmadEldeen (2023)، التي أكدت أن التوسع في مؤشرات الشمول المالي يسهم في تحسين مؤشرات الأداء المالي أو التنافسي للبنوك. في المقابل، كشفت دراسات أخرى عن نتائج محدودة أو غير مباشرة، كما في دراسة الشحات وأبو ديار (2023)، التي بينت عدم وجود علاقة قصيرة الأجل بين أبعاد الشمول المالي ومؤشرات الربحية، مع ظهور الأثر على المدى الطويل فقط لبعض الأبعاد، مما يشير إلى أن أثر الشمول المالي قد يتأثر بالفترة الزمنية وطبيعة المؤشرات المستخدمة والخصائص الهيكلية للقطاع المصرفي.

ومن ناحية أخرى، اتجهت بعض الدراسات إلى تناول العوامل المؤثرة أو المتغيرات المعدلة للعلاقة بين الشمول المالي والأداء البنكي، بهدف تفسير هذا التباين في النتائج. فقد أوضحت دراسة Nguyen & Li (2024) أن حجم البنك يُعد متغيراً معدلاً يؤثر في العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة والأداء المالي للبنوك في فيتنام. كما أكدت دراسة Muttai (2024) ودراسة Hermuningsih et al (2022) أهمية حجم البنك في تعديل تأثير التكنولوجيا المالية والسيولة على الأداء المالي للبنوك، مما يشير إلى أن خصائص البنوك تلعب دوراً جوهرياً في تحديد مدى استفادتها من مبادرات الشمول المالي أو الابتكار المالي. وفي السياق نفسه، أظهرت دراسة Rosalina & Wahyuningsih (2023) أن الشمول المالي وخصائص البنوك، مثل حجم البنك وكفاية رأس المال، تؤثر في استقرار القطاع المصرفي، وإن كان تأثير الشمول المالي في هذه الحالة سلبياً، وهو ما يعكس أهمية أخذ السياق الاقتصادي ومستوى الثقافة المالية في الاعتبار.

وعلى الرغم من تنوع البيانات الجغرافية التي تناولتها هذه الدراسات، إلا أن معظمها أُجري في سياقات مصرفية خارج المملكة العربية السعودية، أو ركز على علاقات مباشرة أو متغيرات معدلة أخرى دون اختبار الدور المعدل لحجم البنك بصورة متكاملة ضمن العلاقة بين الشمول المالي والأداء المالي. وانطلاقاً من ذلك، تتضح فجوة بحثية تتمثل في ندرة الدراسات التي تناولت هذه العلاقة في السياق المصرفي السعودي مع اختبار الدور المعدل لحجم البنك باستخدام بيانات مالية فعلية وعلى فترة زمنية ممتدة، وهو ما تسعى الدراسة الحالية إلى معالجته.

2- الإطار النظري

أولاً: الشمول المالي

مفهوم الشمول المالي:

يُنظر إلى الشمول المالي بوصفه مفهوماً متعدد الأوجه، حيث يدمج بين عدد من المكونات والعناصر المتمثلة في استخدام وإتاحة الخدمات المالية وتوفير الجودة لكافة المنتجات التي يتم تقديمها للمستفيدين من قبل المؤسسات المصرفية (الزهراني والإمام، 2025). وتعرف لجنة الشمول المالي برئاسة سي. رانجاراجان الشمول المالي بأنه "عملية ضمان حصول الفئات الضعيفة، مثل الفئات الأضعف وذوي الدخل المحدود، على الخدمات المالية والائتمان المناسب في الوقت المناسب عند الحاجة، بتكلفة معقولة من قبل المؤسسات المالية الرئيسية" (Singh & Roy, 2015). كما يشير البنك الدولي (2022)، إلى الشمول المالي على أنه: "تمكين الأفراد والشركات من الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار معقولة تلي احتياجاتهم - من معاملات، ومدفوعات، ومدخرات، وائتمان وتأمين - بطريقة مسؤولة ومستدامة".

ويُعزى تعدد الطرق التي يمكن من خلالها تعريف الشمول المالي إلى كونه يمس العديد من الجوانب المختلفة، وقد تتفاوت التعريفات بحسب زاوية النظر. إذ يُعد الشمول المالي مفهوماً واسعاً ومتعدد الأوجه، إلا أنه يتناول جوانب من أهمها: إتاحة الخدمات المالية والمصرفية، وسهولة الوصول لتلك الخدمات، والطرق التي يتم من خلالها تقديم الخدمة، والتكاليف والجودة المرتبطة بعملية تقديمها، إضافة إلى درجة استخدامها من قبل الأفراد أو المجموعات في المجتمع، ومدى الاستفادة منها فعلياً (Barajas et al., 2020).

أهمية الشمول المالي :

تظهر أهمية الشمول المالي في سياقات عدة نظراً لدوره في عملية التنمية وتحقيق المنافع الائتمانية وإدارة المخاطر وتحسين كفاءة الاقتصاد بشكل عام، ولا سيما مع استخدام الخدمات المالية الرقمية وانتشارها عبر وسائط التكنولوجيا الرقمية وإتاحة الوصول لها من قبل الأفراد (شني وبني لخصر، 2019). وتزايد أهمية الدور الذي يؤديه الشمول المالي في توفير الخدمات التي ينظر إليها كخدمات أساسية وفقاً للأنظمة الاقتصادية الحديثة، وخاصة في دعم عملية تحويل الأموال من وحدات الفائض إلى وحدات العجز (Rasheed et al., 2016).

ومع ترسخ الإيمان بمخاطر الأزمات المالية الناشئة عن إقصاء فئات واسعة من الأفراد والمؤسسات من الأنظمة المالية الرسمية، فقد تزايدت المطالبات بالتحويل إلى الشمول المالي وتنمية معدلات وصول الخدمات المصرفية للمستفيدين، باعتبارها حلاً جوهرياً. إذ بات الشمول المالي يمثل هدفاً أساسياً بالنسبة للعديد من الاقتصاديات نتيجة مساهمته في إيصال الخدمات المالية لفئات المجتمع كافة، بالإضافة إلى التحسينات التي يسهم بها في نوعية الخدمات المالية المقدمة ودعم الأعمال الناشئة وتمكينها (صديقي ولولالبية، 2023). وأصبح يُوظف كأداة لتشجيع الاستثمار، والتخصيص الفعال للموارد المالية، وإدارة المخاطر، وتعزيز الرفاه الاقتصادي (Quechtati, 2020).

أبعاد الشمول المالي:

يركز الشمول المالي على عدد من القضايا والتي تتمثل في مجموعة من الأبعاد وتخص الوصول، استخدام الخدمات وجودة الخدمات، والتي تم التوافق عليها باعتبارها الأبعاد الأساسية للشمول المالي من قبل أعضاء الرابطة العالمية من أجل الشمول المالي، في عام (2012م) وضمن مؤتمر لويس كابوس (طرفاوي ورابة، 2022).

الوصول للخدمات:

يشير بعد الوصول للخدمات إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية وما يتطلب من تحليل للعوائق لفتح واستخدام حساب مصرفي، والتي تشمل التكاليف والقرب من نقاط الخدمة والفروع وأجهزة الصراف الآلي وغيرها من نقاط تقديم الخدمة المالية (قمر، 2023).

استخدام الخدمات:

يتعلق هذا البعد باستخدام الخدمات المالية من قبل العملاء، وذلك بعد إتاحتها فعلاً ووجود قابلية الوصول إليها، حيث يتطلب جمع البيانات الخاصة بمدى الانتظام والتواتر في استخدام الخدمة ضمن إطار زمني محدد (بوطرفقية وصغير، 2020).

جودة الخدمات:

تعد القضايا المتعلقة بالمعرفة المالية والسلوك والعوامل الخاصة بالتكلفة والعوائق الانتمانية من بين أبرز مؤشرات الجودة (قمر، 2023). مع تبني مؤشرات ذات دلالة تتعلق بالرضا والراحة والسهولة في ممارسة المعاملات المالية وحماية المستهلك (ياس، 2022).

ثانياً: الأداء المالي**مفهوم أداء البنوك:**

الأداء في المجالات الاقتصادية والمالية هو أداة تقييم رئيسية يتم استخدامها لقياس مدى قدرة مؤسسة أو وحدة تنظيمية - مثل البنك - على تحقيق الأهداف المرجوة، سواء كانت ربحية أو كفاءة تشغيلية أو جودة في الخدمات المقدمة. ومن حيث المفهوم، فإن الأداء يمثل قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها وخلق قيمة لأصحاب المصلحة والتفوق على المنافسين الآخرين، وهو ما يتحدد في ضوء اعتبارات معينة (Azzabi & Lahrichi, 2023).

ويمكن تعريف الأداء من خلال ربطه بالنشاط الذي يتحقق معه أهداف مثل النمو والاستمرارية وعن طريق الاستغلال الأمثل للموارد والقدرات المتاحة (نور الدين، 2021). ويمكن أن يكتسب الأداء صوراً متغيرة، أو أن يتم ربطه بشكل مباشر بعنصر الإنتاجية والكفاءة التشغيلية، أو النتائج المالية للمؤسسة أو في وصف القدرة على تخصيص وإدارة الموارد بصورة ذات كفاءة لتحقيق أهداف معينة (مزغيش، 2012). ويرى القطب (2002) بأن الأداء المصرفي هو صورة تعكس النتائج المترتبة على مستويات استغلال الموارد المتاحة والقابلية على تحقيق الأهداف المرسومة من قبل المصرف بما يتلاءم مع طبيعة عمله والأنشطة التي يمارسها.

مؤشرات الأداء المالي للبنوك:

يتم قياس الأداء من خلال مجموعة من المؤشرات أو المقاييس التي تستخدم للمقارنة أو التعرف على مدى الانحرافات وطبيعتها، وقد يتم التعبير عنها باعتبارها مؤشرات للأداء. فتحقيق قيمة معينة سيكون ذا دلالة عند ربطه بمستويات معينة، وبالتالي يمكن الحكم على الأداء. ونظراً لتعدد الجوانب المتعلقة بالأداء وكيفية قياسها، فإن التركيز في هذا السياق سيكون على مؤشرات الأداء المالي لدى البنوك. حيث تستند المؤشرات المالية للأداء على البنود والعناصر الواردة في القوائم المالية أو النتائج المالية لفترات سابقة، مما يجعلها مؤشرات لأحداث تمت في الماضي (وهدان، 2017). ويمكن تقسيم المؤشرات المتعلقة بالأداء المالي إلى عدة مجموعات. والتي سيتم استعراضها في ما يلي:

مؤشرات الربحية:

حيث تمثل الربحية العلاقة ما بين الأرباح والاستثمارات أو العمليات التي أدت إلى تحقيق تلك الأرباح، وذلك من خلال نسب تستخدم لقياس مدى القدرة على توليد الأرباح والكفاءة على مستوى البنك أو بالنسبة لأي نشاط أو وحدة بعينها (الساعدي، 2015).

مؤشرات السيولة:

وتبرز أهميتها في كونها تقدم أدلة حول قدرة البنك على الاستمرار في ممارسة الأنشطة التشغيلية الاعتيادية وفي الحماية من الإفلاس. وتعتبر مؤشرات السيولة عن كفاءة الإدارة المالية خصوصاً فيما يتعلق بسياسات الإقراض والتحصيل، والقدرة على تلبية طلبات السحب الروتينية والمفاجئة (الجليحاوي، 2010).

مؤشرات ملء رأس المال:

وهي تتعلق بقدرة المصرف على سداد التزاماته، حيث تشمل النسب المالية الخاصة بكفاية رأس المال وحقوق الملكية إلى القروض وإلى إجمالي الودائع. وهذه النسب تعطي دلالات تتعلق بملائمة البنك والقدرة على تحمل المخاطر ونسب المديونية، حيث أنها من بين النسب التي يعكس التحسن فيها ارتفاع قدرة البنك على الاستمرارية والنمو (وهذان، 2017).

العوامل المؤثرة في الأداء المالي للبنوك:

يمكن تقسيم العوامل المؤثرة في أداء البنوك إلى مجموعتين، وتشملان مجموعة العوامل الداخلية، ومجموعة العوامل الخارجية، وذلك كما يلي:

العوامل الداخلية:

من ناحية، يُعد الحجم، ورأس المال، وإدارة المخاطر، والكفاءة الإدارية من أكثر المتغيرات استخداماً في تفسير الربحية، وهي من العوامل الداخلية التي يمكن أن تؤثر على الأداء المالي للبنوك، حيث يقصد بذلك العوامل المتعلقة بالمنظمة نفسها والإدارة والهيكل الخاص بها، وما تمثله من نقاط قوة أو ضعف (Athaley et al., 2020).

العوامل الخارجية:

هنالك عوامل أخرى يمكن أن تؤثر على الأداء المالي لدى البنوك، إلا أنها لا تكون متعلقة بشكل مباشر بالبنك نفسه، وتتسم هذه العوامل بأنها خارج إطار تأثير الإدارة الداخلية على الرغم من كونها قد تمثل فرصاً أو تطرح تهديدات تؤثر في عمل البنك. وهي عوامل قد ترتبط بالصناعة أو ظروف المنافسة، إضافة إلى مؤشرات البيئة الكلية مثل الظروف الاقتصادية الكلية من قبيل الناتج المحلي والتضخم ومعدلات الفائدة وأسواق العمل (Athaley et al., 2020).

ثالثاً: حجم البنك

حجم البنوك ومؤشرات القياس:

قام العديد من الباحثين بتحليل حجم البنك كمحدد مهم للعمليات المصرفية. ويُمكن القول عموماً إن البنوك الأكبر حجماً تعمل بربحية وكفاءة واستقرار أكبر، إلا أن تأثير حجم البنك يمكن أيضاً أن يرتبط بعوامل مثل الموقع الجغرافي والانتشار والإطار الزمني والعوامل المتعلقة بالبيئة التي يتواجد فيها البنك (Colić et al., 2024). ويعرف حجم البنك بأنه التصنيف الذي يتم وضع البنك فيه قياساً إلى قيم ومؤشرات معينة، بالمقارنة مع بنوك أخرى أو مؤسسات مالية تقدم الخدمات البنكية نفسها، وبالتالي فإنه يمكن الحكم على متغير حجم البنك في ضوء مجموعة من البيانات التي تتعلق ببنوك أخرى محلية أو دولية.

ويمكن تصنيف البنوك وفقاً للحجم من خلال العديد من المؤشرات الكمية التي تتعلق بالوضع المالي أو القدرة التشغيلية للبنوك أو حجم العمليات المصرفية التي يقوم بها. وتشمل هذه المؤشرات إجمالي الأصول، إجمالي الودائع، رأس المال، عدد الفروع، حجم محفظة القروض، عدد العملاء، عدد الموظفين، وغير ذلك من المعايير التي يمكن أن تستخدم في سياقات مختلفة. ويتم عادة تصنيف البنوك إلى صغيرة أو متوسطة أو كبيرة الحجم، ويعد الحجم من العوامل المؤثرة على الأداء بعدة طرق. وفي بعض الأحيان فإن الحجم الكبير قد يشكل عائقاً إذا نتج عنه تعقيدات هيكلية وتشغيلية، أو إذا لم يتضمن متطلبات أخرى أساسية مثل حجم الكوادر المؤهلة ومتطلبات الرقابة اللازمة (الحمداني، 2013).

3- الدراسة التطبيقية

تمثلة في التعرف على أثر حجم البنوك كمتغير معدل على العلاقة بين الشمول المالي كمتغير مستقل والمتمثل في كل من: عدد فروع البنوك السعودية، عدد نقاط البيع، عدد أجهزة الصراف الآلي، نسبة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة من إجمالي التمويل، وأداء البنوك السعودية كمتغير تابع والمتمثل في كل من العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية وذلك في وجود كلاً من عمر البنك والرافعة المالية كمتغيرات ضابطة.

منهجية الدراسة:

تحقيقاً لأهداف الدراسة، اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي لتغطية الجانب النظري، وذلك بالرجوع إلى الأدبيات السابقة المتضمنة للكتب، والرسائل العلمية، والأبحاث والدراسات ذات الصلة بموضوع الدراسة. كما اعتمدت الدراسة في تغطية الجانب العملي على المنهج الوصفي التحليلي، حيث يقوم المنهج الوصفي بوصف خصائص الظاهرة محل الدراسة والوقوف على واقعها من خلال تجميع البيانات

وتنظيمها وعرضها إحصائياً، في حين يُعنى المنهج التحليلي بتحليل البيانات واختبار فرضيات البحث وتفسير العلاقات بين المتغيرات واستخلاص النتائج وتعميمها.

مصادر جمع البيانات:

- مصادر ثانوية: مراجعة الكتب، والمقالات الأكاديمية المنشورة، والرسائل العلمية، والمواقع العربية والأجنبية.
- مصادر أولية: تحليل القوائم المالية المنشورة للبنوك محل الدراسة لقياس الأداء المالي وحجم البنك، والاحصائيات السنوية الصادرة من البنك المركزي السعودي لقياس مؤشرات الشمول المالي خلال الفترة الممتدة من عام 2017 وحتى عام 2023.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة الحالية من جميع البنوك السعودية، وتتكون عينة الدراسة من (10) بنوك من البنوك السعودية، وبالتالي يصبح العدد الكلي لملاحظات الدراسة 70 مشاهدة بواقع 7 مشاهدات لكل بنك خلال فترة سبعة أعوام (2017م-2023م).

متغيرات الدراسة والأساليب الإحصائية المتبعة:

يتمثل الهدف الرئيسي من الدراسة في معرفة تأثير حجم البنوك على العلاقة بين الشمول المالي وأداء البنوك السعودية جدول (1).

جدول (1) متغيرات الدراسة والأساليب الإحصائية المتبعة.

نوع المتغير	اسم المتغير	قياس المتغير	المرجع
المتغير المستقل	الشمول المالي	عدد فروع البنوك السعودية (NBB) عدد أجهزة الصراف الآلي لكل بنك (ATM) عدد نقاط البيع لكل بنك (POS) نسبة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة من إجمالي التمويل (SMEF)	الشحات وأبوديار (2023) الشرفا وشاهين (2022) Al-Chahadah et al (2020)
المتغير التابع	العائد على الأصول (ROA)	صافي الدخل متوسط إجمالي الأصول	Mbamalu & Moneke (2024) Hermuningsih et al (2022)
	العائد على حقوق الملكية (ROE)	صافي الدخل متوسط إجمالي حقوق الملكية	
المتغير المعدل	حجم البنوك (SIZE)	اللوغاريتم الطبيعي لمجموع الأصول	Hermuningsih et al (2022)
المتغيرات الضابطة	عمر البنك (AGE)	الفترة الزمنية منذ تأسيس البنك حتى الوقت الحالي	Khatib et al (2022) Al-Eitan et al (2022)
	الرافعة المالية للبنك (LEV)	إجمالي الديون إجمالي الأصول	

كما تم استخدام برنامج (STATA) لتحليل البيانات باستخدام مجموعة من الإحصاءات الوصفية والاختبارات الاستدلالية بغرض استخلاص النتائج وتحقيق أهداف البحث

4- عرض وتحليل نتائج الدراسة:

الإحصاءات الوصفية

يوضح الجدول (2) التباين في البنية التحتية للبنوك للشمول المالي في المملكة العربية السعودية ومستوى انتشارها المادي. حيث بلغ متوسط عدد فروع البنوك (NBB) نحو 191.33 فرعاً بانحراف معياري قدره 164.22، مما يشير إلى تفاوت واضح في التوزيع الجغرافي للفروع بين البنوك. فبينما تمتلك بعض البنوك عدداً محدوداً من الفروع بحد أدنى بلغ 49 فرعاً، تتمتع بنوك أخرى بانتشار مادي واسع وصل إلى حد

أقصى قدره 554 فرعاً. وفيما يتعلق بنقاط البيع (POS)، بلغ متوسط عددها 83,491.51 نقطة بيع، بانحراف معياري مرتفع بلغ 115,750.65، وهو ما يدل على وجود تباين كبير بين البنوك في مستوى تبني حلول الدفع الإلكتروني وتوسيع قنوات الدفع الرقمية، حيث تراوح عدد نقاط البيع بين 6,635 و 601,153 نقطة. كما يظهر تباين ملحوظ في انتشار أجهزة الصراف الآلي (ATM)، حيث بلغ متوسط عددها لكل بنك 1,705.13 جهازاً بانحراف معياري قدره 1,401.28، وتراوح أعدادها بين 372 و 5,215 جهازاً، وهو ما يشير إلى اختلاف الاستراتيجيات التشغيلية للبنوك في توفير الخدمات المصرفية المباشرة وسهولة الوصول للعملاء. أما فيما يخص نسبة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة (SMEF)، فقد بلغ متوسط هذه النسبة 6.40% بانحراف معياري قدره 3.70%، وتراوحت القيم بين 0.20% و 14.90%، مما يُبرز تفاوتاً بين البنوك في مستوى دعم تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

وعلى صعيد الأداء المالي، يتضح من مؤشري عائد الأصول (ROA) وعائد حقوق المساهمين (ROE) أن القطاع المصرفي السعودي يحقق مستويات ربحية معتدلة. فقد بلغ متوسط عائد الأصول 1.70% بانحراف معياري قدره 0.50%، وتراوح بين 0.00% و 2.80%، مما يشير إلى اختلاف كفاءة البنوك في استخدام أصولها لتحقيق الأرباح. أما عائد حقوق المساهمين، فقد بلغ متوسطه 11.30% بانحراف معياري قدره 4.10%، وتراوح بين 0.30% و 21.90%، وهو ما يعكس تباين فعالية استخدام حقوق المساهمين بين البنوك. وتشير الانحرافات المعيارية المحدودة نسبياً إلى تقارب أداء معظم البنوك حول متوسط القطاع، مع وجود بعض البنوك التي تحقق مستويات ربحية أعلى. وفيما يتعلق بحجم البنك (SIZE)، فقد بلغ المتوسط 19.15 بانحراف معياري قدره 0.69، وتراوحت القيم بين 17.96 و 20.76، مما يدل على وجود فروق واضحة في أحجام البنوك محل الدراسة. وبالنسبة للرافعة المالية (LEV)، بلغ متوسطها 84.90% بانحراف معياري منخفض نسبياً قدره 2.50%، وتراوحت قيمها بين 78.80% و 89.70%، مما يشير إلى تقارب هيكل التمويل بين البنوك واعتمادها بدرجة مرتفعة نسبياً على الديون ضمن نطاق مستقر. وأخيراً، بلغ متوسط عمر البنك (AGE) 42.20 عاماً بانحراف معياري قدره 18.19، وتراوحت أعمار البنوك بين 9 و 70 عاماً، وهو ما يعكس تنوعاً بين بنوك ذات تاريخ طويل وخبرة ممتدة وأخرى أحدث نسبياً.

جدول (2) الإحصاءات الوصفية.

أقصى قيمة	أدنى قيمة	الانحراف المعياري	المتوسط	عدد المشاهدات	المتغيرات
Max	Min	Std. Dev.	Mean	Obs.	Variable
.028	0	.005	.017	70	ROA
.219	.003	.041	.113	70	ROE
554	49	164.216	191.329	70	NBB
601153	6635	115750.65	83491.514	70	POS
5215	372	1401.282	1705.129	70	ATM
.149	.002	.037	.064	70	SMEF
20.76	17.962	.686	19.15	70	SIZE
.897	.788	.025	.849	70	LEV
70	9	18.19	42.2	70	AGE

العلاقات بين متغيرات الدراسة (معامل الارتباط بيرسون):

يوضح الجدول (3) الارتباط المعنوي بين متغيرات الدراسة، حيث نجد أن معدل العائد على الأصول (ROA) يظهر أعلى ارتباطاً إحصائياً إيجابياً مع معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) بلغت قيمته (**0.384)، حيث يأتي كلا المتغيرين كمقياس للربحية من منظورين مختلفين. كما يرتبط معدل العائد على الأصول (ROA) بعلاقات معتدلة إيجابية بشكل عام مع كل من عدد فروع البنوك (NBB) (**0.295)، وعدد نقاط البيع (POS) (**0.240)، ونسبة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة (SMEF) (**0.270). وفي المقابل، يظهر ارتباط سلبي ومعنوي بين معدل العائد على الأصول (ROA) وعدد أجهزة الصراف الآلي للبنوك (ATM) بلغت قيمته (**0.310-). كما يُظهر معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) ارتباطات معتدلة وإيجابية مع عدد من مؤشرات الشمول المالي، حيث بلغت قيمة الارتباط مع عدد فروع البنوك (NBB) (**0.330)، ومع عدد نقاط البيع (POS) (**0.280)، ومع نسبة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة (SMEF) (**0.250)، إضافة إلى ارتباط إيجابي طفيف مع عدد أجهزة الصراف الآلي (ATM) بلغت قيمته (*0.145). كما يتضح أن مستوى الارتباط المرتبط بمعدل العائد على حقوق الملكية (ROE) كان أعلى نسبياً مقارنة بمستوى الارتباط المرتبط بمعدل العائد على الأصول (ROA).

وتوضح مصفوفة الارتباط كذلك وجود علاقات ارتباط معنوية بين بعض مؤشرات الشمول المالي نفسها، حيث يرتبط عدد فروع البنوك (NBB) ارتباطاً إيجابياً مع عدد نقاط البيع (POS) بلغت قيمته (**0.215) ومع حجم البنك (SIZE) بلغت قيمته (**0.300)، في حين

يرتبط ارتباطاً سلبياً ومعنوياً مع عدد أجهزة الصراف الآلي (ATM) بلغت قيمته (-0.265**). أما فيما يخص الارتباط بين عدد نقاط البيع (POS) وعدد أجهزة الصراف الآلي (ATM)، فإنه ارتباط سلبى وذو دلالة إحصائية هامة بلغت قيمته (-0.295**). كما أن لمؤشر عدد نقاط البيع (POS) ارتباطاً إيجابياً ومعنوياً مع مؤشر نسبة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة (SMEF) بلغت قيمته (0.195**) ومع متغير حجم البنك (SIZE) بلغت قيمته (0.260**). وأما مؤشر نسبة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة (SMEF)، فإنه يُظهر بشكل عام علاقات إيجابية، وإن كانت متوسطة القوة، مع المتغيرات الرئيسية معدل العائد على الأصول (ROA) ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE)، ومع مؤشرات الشمول المالي مثل عدد فروع البنوك (NBB) وعدد نقاط البيع (POS)، إضافة إلى ارتباطه بمتغير حجم البنك (SIZE) والرافعة المالية (LEV). كما يُظهر المؤشر ارتباطاً سلبياً ومعنوياً مع عدد أجهزة الصراف الآلي (ATM) بلغت قيمته (-0.190**).

وفيما يتعلق بمتغير حجم البنك (SIZE)، تُظهر نتائج مصفوفة الارتباط وجود ارتباطات إيجابية مع عدد من مؤشرات الشمول المالي، لا سيما عدد الفروع، ونقاط البيع، ونسبة التمويل، في حين تكون علاقته أضعف مع مقاييس الأداء المالي المتمثلة في معدل العائد على الأصول (ROA) ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE). وأخيراً، يُظهر متغير عمر البنك (AGE) ارتباط متوسط القوة مع معدل العائد على الأصول (ROA) بلغت قيمته (0.210**) ومع معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) بلغت قيمته (0.200**). إضافة إلى ارتباطه القوي نسبياً مع الرافعة المالية (LEV) بلغت قيمته (0.610**). كما يُظهر عمر البنك ارتباطات إيجابية مع حجم البنك وعدد نقاط البيع، في حين تكون علاقته أضعف مع بعض مؤشرات الشمول المالي الأخرى مثل عدد أجهزة الصراف الآلي ونسبة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

وبشكل عام، تشير نتائج مصفوفة الارتباط إلى وجود علاقات ارتباط معنوية بين متغيرات الدراسة دون ظهور ارتباطات مرتفعة جداً. قد تؤثر على سلامة النماذج القياسية، مما يدعم ملاءمة هذه المتغيرات لاستخدامها في تحليلات الانحدار اللاحقة واختبار فرضيات الدراسة.

جدول (3) مصفوفة الارتباط.

	ROA	ROE	NBB	POS	ATM	SMEF	SIZE	LEV	AGE
ROA	1,000								
ROE	0.384**	1,000							
NBB	0.295**	0.330**	1,000						
POS	0.240**	0.280**	0.215**	1,000					
ATM	-0.310**	0.145*	-0.265**	-0.295**	1,000				
SMEF	0.270**	0.250**	0.225**	0.195**	-0.190**	1,000			
SIZE	0.220**	0.190**	0.300**	0.260**	-0.170*	0.210**	1,000		
LEV	0.185*	0.170*	0.145*	0.140*	-0.120	0.180*	0.200**	1,000	
AGE	0.210**	0.200**	0.160*	0.185*	-0.100	0.165*	0.175*	0.610**	1,000

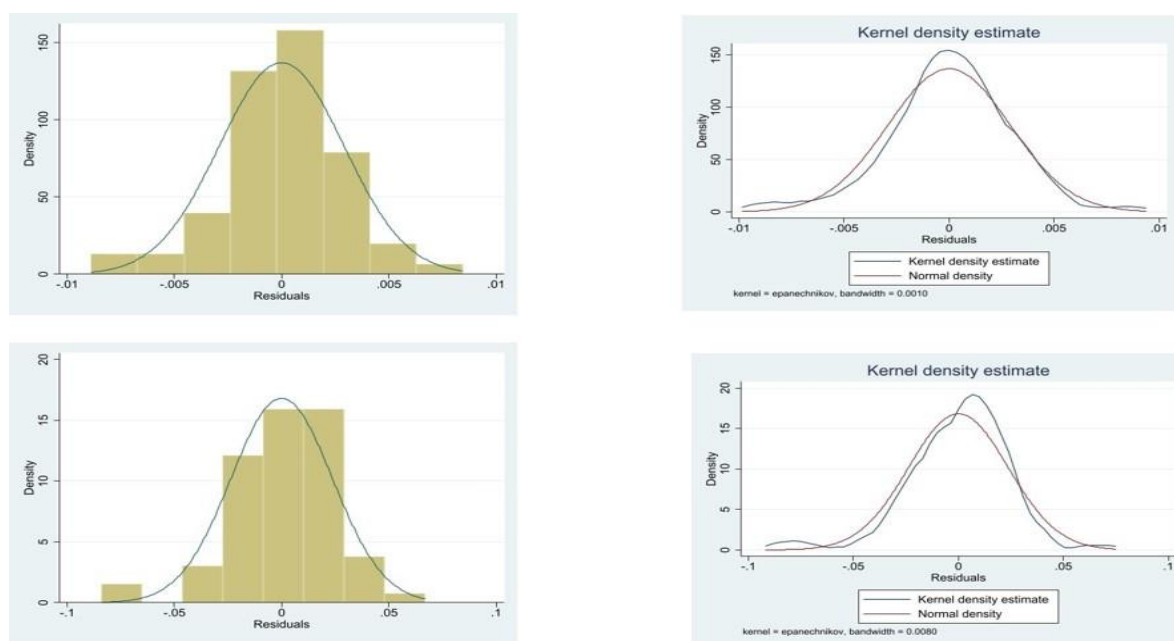
Note: Asterisks denote significance at the *** – 0.01, ** – 0.05, and * – 0.10 level.

الأساليب الإحصائية الاستدلالية.

لضمان موثوقية نموذج الانحدار المستخدم في الدراسة، فإنه يجب عمل عدد من الاختبارات الإحصائية والتي تؤكد مدى قدرة النموذج المستخدم على تحليل العلاقات بين متغيرات الدراسة وإمكانية الاعتماد عليه في تفسير النتائج بشكل دقيق وصحيح. وتتضمن هذه الاختبارات:

اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي.

من خلال رسم المدرج التكراري (Histogram) للبواقي، إلى جانب فحص منحني الكثافة الاحتمالية (Kernel Density)، للحكم على مدى تقارب توزيع البواقي مع الشكل الطبيعي كما هو موضح بالشكل (1).



شكل (1) اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي.

اختبار التعدد الخطي.

تم ذلك من خلال معامل تضخم التباين (Variance Inflation Factor – VIF) وقيمة التحمل (Tolerance)، ويمكن ملاحظة أن جميع قيم معامل تضخم التباين (VIF) جاءت أقل من القيمة المعيارية المتعارف عليها والبالغة (5)، كما أظهرت نتائج قيمة التحمل (Tolerance) أن جميع القيم جاءت مرتفعة وتجاوزت الحد الأدنى المقبول البالغ (0.10)، الأمر الذي يعزز الاستنتاج بعدم وجود تداخل خطي بين المتغيرات المستقلة. كما هو موضح بالجدول (4).

جدول (4) اختبار التعدد الخطي عبر VIF & Tolerance.

Variable	VIF	Tolerance
BBR	1.120	0.893
POS	1.100	0.909
ATM	1.150	0.870
SMEF	1.080	0.926
TAS	1.200	0.833
LAV	1.180	0.847
BAG	1.140	0.877

اختبار تجانس التباين.

تم استخدام اختبار Breusch–Pagan / Cook–Weisberg للتحقق من تحقق افتراض تجانس التباين في نماذج الانحدار، وبما أن القيم الاحتمالية لكلا النموذجين أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية المعتمد (0.05)، فإن نتائج الاختبار تشير إلى أن تباين المتبقيات يتسم بالثبات عبر ملاحظات الدراسة في كلا النموذجين. كما هو موضح بالجدول (5).

جدول (5) اختبار تجانس التباين.

	ROA	ROE
Chi-square test value	1.87	1.70
P-value	0.172	0.193

اختبار الارتباط الذاتي.

تم استخدام اختبار Wooldridge للارتباط الذاتي للتحقق من عدم وجود ارتباط ذاتي من الدرجة الأولى في بواقي نماذج الانحدار. تُظهر النتائج عدم وجود ارتباط ذاتي في بواقي نماذج الدراسة، حيث بلغت القيم الاحتمالية (p-value) لكلٍ من النموذجين (0.626) و (0.689) على التوالي، وهي أعلى من مستوى الدلالة الإحصائية المعتمد (0.05)، كما هو موضح بالجدول (6).

جدول (6) اختبار الارتباط الذاتي.

	ROA	ROE
F (1,9)	0.254	0.171
Prob > F	0.626	0.689

اختيار النموذج المناسب للدراسة:

أستخدم اختبار Breusch and Pagan Lagrangian Multiplier (LM) لاختيار نموذج الانحدار الأنسب عند تحليل البيانات المقطعية الزمنية (Panel data) (جدول-7)، وذلك للمفاضلة بين نموذج المربعات الصغرى العادية ونموذج التأثيرات العشوائية. وتُظهر النتائج أن القيم الاحتمالية لكلا النموذجين أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية المعتمد (0.05)، مما يشير إلى عدم وجود تأثيرات عشوائية معنوية في بيانات الدراسة. وبناءً على ذلك، تم اعتماد نموذج المربعات الصغرى العادية (OLS) لتحليل بيانات الدراسة.

جدول (7) اختبار Breusch and Pagan Lagrangian Multiplier test

	ROA	ROE
Chi-square test value	0.97	0.44
P-value	0.162	0.254

اختبار فرضيات الدراسة:

تعتمد الدراسة الحالية على تطبيق أسلوب تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression)، وذلك من أجل دراسة التأثيرات بين المتغيرات المستقلة والتابعة بالإضافة إلى المتغير المعدل على العلاقة بينهم.

اختبار التأثير المباشر.

لاختبار الفرض الأول والذي ينص على أنه "يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للشمول المالي على أداء البنوك السعودية" من خلال النموذج الإحصائي المرتبط فيه كما يلي:

$$ROA = \alpha_0 + \beta_1 NBB + \beta_2 POS + \beta_3 ATM + \beta_4 TFI + \beta_5 LEV + \beta_6 AGE + e \dots \dots \dots (1)$$

$$ROE = \alpha_0 + \beta_1 NBB + \beta_2 POS + \beta_3 ATM + \beta_4 TFI + \beta_5 LEV + \beta_6 AGE + e \dots \dots \dots (2)$$

مناقشة نتائج الفرضية الأولى:

أظهرت النتائج بالجدول (8) وجود أثر سلبي ودال إحصائياً لعدد الفروع (NBB) على العائد على الأصول (ROA) عند مستوى معنوية (10%)، حيث بلغ معامل الانحدار (-0.00224)، في حين لم يظهر لهذا المتغير أثر ذو دلالة إحصائية على العائد على حقوق الملكية (ROE) رغم الاتجاه السلبي لمعامل الانحدار (-0.00750). وتشير هذه النتيجة إلى أن التوسع التقليدي في الفروع قد يؤدي إلى ارتفاع التكاليف التشغيلية بما ينعكس سلباً على كفاءة استخدام الأصول، وهو ما يتفق جزئياً مع بعض الدراسات السابقة (Muttai, 2024; Rosalina & Wahyuningsih, 2023)، بينما يختلف مع دراسات أخرى توصلت إلى أثر إيجابي أو طویل الأجل لعدد الفروع على الأداء البنكي (الشحات وأبو ديار، 2023). وفيما يتعلق بعدد نقاط البيع (POS)، أظهرت النتائج وجود أثر إيجابي ودال إحصائياً على كل من العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE) عند مستوى معنوية (5%)، حيث بلغت معاملات الانحدار (0.00251) و (0.0194) على التوالي. ويعكس ذلك الدور الذي تلعبه قنوات الدفع الإلكتروني في تعزيز كفاءة العمليات المصرفية غير النقدية وزيادة حجم المعاملات، بما يسهم في تحسين ربحية البنوك. وتتسق هذه النتيجة مع عدد من الدراسات السابقة التي أكدت أهمية نقاط البيع كأحد أدوات الشمول المالي الداعمة للأداء البنكي (Mbamalu

(Moneke, 2024). أما عدد أجهزة الصراف الآلي (ATM)، فقد بينت النتائج وجود أثر إيجابي مرتفع ودال إحصائياً على كل من (ROA) و (ROE) عند مستوى معنوية (1%)، حيث بلغت معاملات الانحدار (0.00424) و (0.0205) على التوالي. وتشير هذه النتيجة إلى أن الانتشار الواسع لأجهزة الصراف الآلي يسهم في تحسين إمكانية الوصول للخدمات المصرفية الذاتية وتقليل التكاليف التشغيلية المرتبطة بالموارد البشرية، وهو ما ينعكس إيجاباً على أداء وربحية البنوك، ويتفق مع ما توصلت إليه دراسات سابقة (الشرفا وشاهين، 2022). وفيما يتعلق بتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة (SMEF)، فلم تُظهر النتائج وجود أثر ذو دلالة إحصائية على كل من (ROA) و (ROE)، رغم الاتجاه الإيجابي لمعاملات الانحدار (0.00332) و (0.0509)، وهو ما قد يُعزى إلى ارتفاع المخاطر الائتمانية وسياسات التحفظ المتبعة في القطاع المصرفي السعودي، وهو ما يفسر اختلاف هذه النتيجة عن بعض الدراسات السابقة مثل دراسة (Al-Chahadah et al, 2022).

وبناءً على ما سبق تم قبول الفرضية الأولى: "يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للشمول المالي على أداء البنوك السعودية" بشكل جزئي فقط، حيث ثبت وجود أثر إيجابي دال إحصائياً لكل من نقاط البيع (POS) وأجهزة الصراف الآلي (ATM) على كل من ROA و ROE. ووجود أثر سلبي دال إحصائياً لعدد الفروع (NBB) على ROA. بينما لم يظهر تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة (SMEF)، أي أثر ذا دلالة إحصائية على أي منهما.

جدول (8) تأثير الشمول المالي على أداء البنوك السعودية باستخدام الانحدار الخطي المتعدد.

ROA				ROE	
		Coef.	Std. Err.	Coef.	Std. Err.
OLS Regression	NBB	-0.00224*	0.00114	-0.00750	0.00831
	POS	0.00251**	0.000913	0.0194**	0.00617
	ATM	0.00424***	0.000599	0.0205***	0.00366
	SMEF	0.00332	0.00343	0.0509	0.0328
	LEV	0.00841	0.0108	0.752***	0.0469
	AGE	0.000436	0.000492	-0.000419	0.00409
	Constant	-0.0345*	0.0162	-0.816***	0.0760
	Obs	70		70	
R2	0.693		0.739		
F-stat	105		35978		
Prob>F	0		0		
	Note: Asterisks denote significance at the *** – 0.01, ** – 0.05, and * – 0.10 level.				

اختبار التأثير المعدل.

من أجل اختبار الفرض الثاني والذي ينص على أنه "يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لحجم البنوك على العلاقة بين الشمول المالي وأداء البنوك السعودية" من خلال النموذج الاحصائي المرتبط فيه كما يلي:

$$ROA = \alpha_0 + \beta_1 NBB + \beta_2 POS + \beta_3 ATM + \beta_4 TFI + \beta_5 SIZE + \beta_6 SIZE * NBB + \beta_7 SIZE * POS + \beta_8 SIZE * ATM + \beta_9 SIZE * TFI + \beta_{10} LEV + \beta_{11} AGE + e \dots \dots \dots (3)$$

$$ROE = \alpha_0 + \beta_1 NBB + \beta_2 POS + \beta_3 ATM + \beta_4 TFI + \beta_5 SIZE + \beta_6 SIZE * NBB + \beta_7 SIZE * POS + \beta_8 SIZE * ATM + \beta_9 SIZE * TFI + \beta_{10} LEV + \beta_{11} AGE + e \dots \dots \dots (4)$$

مناقشة نتائج الفرضية الثانية:

أظهرت النتائج بالجدول (9) وجود أثر سلبي ودال إحصائياً عند مستوى دلالة (1%) لتفاعل حجم البنك مع عدد الفروع (BSIZE_NBB) على كل من العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE)، حيث بلغ معامل التفاعل (-125.68—e) في كلا النموذجين، وهو ما يعكس اتساع وقوة الأثر السلبي وبقائه في الاتجاه نفسه مقارنة بالأثر المباشر، بما يشير إلى أن التوسع في عدد الفروع يصبح

أقل كفاءة لدى البنوك الأكبر حجماً نتيجة ارتفاع التكاليف التشغيلية وانخفاض العوائد الهامشية للتوسع الجغرافي، وهو ما يتفق مع نتائج دراسة (Muttai, 2024). وفي المقابل، أظهرت النتائج وجود أثر إيجابي ودال إحصائياً عند مستوى دلالة (5%) لتفاعل حجم البنك مع نقاط البيع (BSIZE_POS) على كل من (ROA) و (ROE)، حيث بلغت معاملات التفاعل (0.000159) و (0.000205) على التوالي، وهو ما يعكس قدرة البنوك الأكبر حجماً على تحقيق وفورات الحجم والاستفادة من البنية التحتية الرقمية في أنظمة الدفع الإلكتروني، بما يعزز كفاءة العمليات المصرفية غير النقدية ويقوّي انعكاسها على الأداء المالي، وهو ما يتسق مع ما توصلت إليه دراسة (Rosalina & Wahyuningsih, 2023). كما بينت النتائج وجود أثر إيجابي ودال إحصائياً عند مستوى دلالة (5%) لتفاعل حجم البنك مع أجهزة الصراف الآلي (BSIZE_ATM) على كل من (ROA) و (ROE)، حيث بلغت معاملات التفاعل (0.000159) و (0.000205) على التوالي، وهو ما يشير إلى أن أثر أجهزة الصراف الآلي يكون أقوى لدى البنوك الأكبر حجماً، بما يعكس قدرتها الأعلى على الاستثمار في البنية التحتية للخدمات المصرفية الذاتية وتعظيم كفاءتها التشغيلية، وهو ما يتوافق مع نتائج دراسة (Hermuningsih et al, 2022). أما فيما يخص تفاعل حجم البنك مع تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة (BSIZE_SMEF)، فقد أظهرت النتائج وجود أثر إيجابي ودال إحصائياً عند مستوى دلالة (5%) على كل من (ROA) و (ROE)، حيث بلغت معاملات التفاعل (4.797) و (4.768) على التوالي، وهي نتيجة تختلف جوهرياً عن الأثر المباشر غير الدال لهذا المتغير، مما يشير إلى أن البنوك الأكبر حجماً تكون أكثر قدرة على إدارة المخاطر الائتمانية المرتبطة بتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتنوع محافظها التمويلية، بما ينعكس إيجاباً على أدائها المالي.

وبناء على ذلك، تم قبول الفرضية الثانية "يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لحجم البنوك على العلاقة بين الشمول المالي وأداء البنوك السعودية".

جدول (9) تأثير حجم البنوك على العلاقة بين الشمول المالي وأداء البنوك السعودية باستخدام الانحدار الخطي المتعدد

		ROA		ROE	
		Coef.	Std. Err.	Coef.	Std. Err.
OLS Regression	NBB	0.00511**	0.00155	0.00545**	0.00165
	POS	-1.59e-05**		-1.47e-05**	5.08e-06
	ATM	-0.00327**	0.00133	-0.00419**	0.00142
	SMEF	-92.47**	36.67	-91.61**	35.07
	NBB*SIZE	-5.68e-12***	1.46e-12	-5.68e-12***	1.46e-12
	POS*SIZE	8.02e-07**	2.21e-07	7.40e-07**	2.46e-07
	ATM*SIZE	0.000159**	6.46e-05	0.000205**	6.88e-05
	SMEF*SIZE	4.797**	1.868	4.768**	1.779
	SIZE	0.211	0.176	0.145	0.169
	LEV	-1.149	1.142	4.360**	1.361
	AGE	-0.0195***	0.00468	-0.0206***	0.00483
	Constant	-6.628	4.233	-8.114	4.282
	Obs	70		70	
	R2	0.348		0.352	
	F-stat	20.57		155.7	
	Prob>F	0		0	

Note: Asterisks denote significance at the *** – 0.01, ** – 0.05, and * – 0.10 level.

الخلاصة:

خلصت الدراسة إلى أن أثر الشمول المالي على الأداء المالي للبنوك يختلف تبعاً لمؤشر الشمول المالي المستخدم وحجم البنك، حيث أظهر التوسع الرقمي عبر نقاط البيع (POS) وأجهزة الصراف الآلي (ATM) أثراً إيجابياً ودالاً إحصائياً على الأداء المالي. كما تبين أن حجم البنك يعزز الأثر الإيجابي لأدوات الشمول المالي الرقمية، في حين يحدّ من فعالية التوسع التقليدي في عدد الفروع، لا سيما لدى البنوك الكبيرة. وتقدم الدراسة إضافة علمية من خلال إبراز الدور المعزّل لحجم البنك في العلاقة بين الشمول المالي والأداء المالي في القطاع البنكي السعودي.

التوصيات:

1. التركيز على التوسع من خلال تعزيز جودة الخدمات البنكية القائمة وإتاحة الوصول عبر تفعيل مزيد من القنوات البنكية الرقمية، وذلك كبديل للتوسع من خلال زيادة عدد الفروع التقليدية. وبما يسمح بتعزيز العوائد للبنوك مع تقليل التكاليف التشغيلية المرتبطة.
2. العمل على تطوير آليات تقييم المخاطر الائتمانية المرتبطة بتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة وخاصة من قبل البنوك الأصغر حجماً، وعلى النحو الذي يسمح بتحقيق الشمول المالي دون التأثير سلباً على مؤشرات العائد.
3. الاستثمار في البنية التحتية الرقمية والتكنولوجيا المالية من قبل البنوك السعودية، وذلك للاستفادة من الإمكانيات التي توفرها تلك الأدوات، بهدف تعزيز الوصول للخدمات البنكية ورفع جودتها، إلى جانب تقليل التكاليف التشغيلية التقليدية.
4. ضرورة قيام الجهات الرسمية والرقابية على تطوير الأطر التنظيمية للقطاع البنكي باستمرار مع مراعاة التغيرات المحلية والدولية، وبما يسمح بتحقيق متطلبات الشمول المالي والتنمية الاقتصادية والاستدامة المالية وحماية كافة الأطراف من المخاطر الائتمانية التي قد تكون مرتبطة بهذا التوسع والوصول.

الدراسات المستقبلية:

1. إجراء دراسات مستقبلية تركز على متغيرات إضافية تتعلق بالشمول المالي مثل معدل النمو في عدد الحسابات البنكية واستخدام التحويلات البنكية والتوسع في تقديم الخدمات البنكية لفئات معينة مثل الطلاب والنساء والعوامل الاجتماعية ذات العلاقة، وقياس تأثيرها على الأداء البنكي.
2. إجراء دراسات مستقبلية تركز على استخدام مؤشرات أداء إضافية مثل الكفاءة التشغيلية أو القيمة السوقية، بدلاً من الاقتصار على مؤشرات الربحية المحاسبية فحسب.
3. التركيز على دراسة تأثير المزيد من المتغيرات المعدلة على العلاقة بين الشمول المالي ومؤشرات الأداء البنكي، مثل مستوى التحول الرقمي وتطور البنية التحتية الرقمية في المملكة العربية السعودية.

المراجع:

المراجع العربية

- البنك المركزي السعودي. (2024). التقرير السنوي لبرنامج تطوير القطاع المالي 2024م. البنك المركزي السعودي. <https://www.sama.gov.sa/ar-sa/economicreports>
- بوطرفية، رشيدة، وصغير، عماد. (2020). واقع الشمول المالي في المملكة العربية السعودية وأفاق تطويره. مجلة دراسات متقدمة في المالية والمحاسبة، 3(2). <https://asjp.cerist.dz/en/article/114793>
- الجليحاوي، زينب. (2010). أثر الخدمات المصرفية غير المربحة على الأداء المصرفي: دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية في العراق. (رسالة ماجستير غير منشورة) - جامعة كربلاء، العراق.
- حسين، سلوى. (2022). دور الشمول المالي في تعزيز الميزة التنافسية المصرفية: دراسة تطبيقية على بعض البنوك المدرجة في سوق المال السعودي من عام 2016-2020. المجلة العلمية للدراسات التجارية، 13(2)، 110-147. <https://doi.org/10.21608/jces.2022.248640>
- الحمداني، محمد. (2013). قياس أثر الصيرفة الإلكترونية في مؤشرات الأداء المالي للمصارف دراسة تطبيقية على عينة من المصارف الأردنية للمدة 2000 - 2011. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة كربلاء - العراق.
- الزهراني، أطياف، والإمام، حجة. (2025). أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة، 7(38)، 15594 - 15636.
- الساعدي، علاء. (2015). ربحية المصارف والعوامل المؤثرة فيها: دراسة تطبيقية على المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. المجلة العربية للإدارة، 15(1)، 359 - 373. <https://doi.org/10.21608/aja.2015.18021>
- الشحات، نظير، وأبو الديار، محمد. (2023). تأثير الشمول المالي على الربحية "دراسة تطبيقية على البنوك العاملة في مصر. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، 4(2)، 863-907. <https://doi.org/10.21608/cfdj.2023.289188>
- الشرفا، ياسر، وشاهين، أحمد. (2022). تأثير تحقيق أبعاد الشمول المالي على الأداء المصرفي في فلسطين. المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، 12(5)، 558 - 613. <https://doi.org/10.31559/gjeb2022.12.5.5>
- شني، صورية، وبن لخضر، السعيد. (2019). أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية). مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، 4(1)، 104 - 129. <https://doi.org/10.37169/1992-000-006-003>

- صديق، معاذ. (2022). تأثير الشمول المالي على الأداء البنكي. *مجلة الدراسات المالية والتجارية*، 32(3). 554 – 578. <https://doi.org/10.21608/mosj.2022.273397>
- صديقي، أحمد، ولولبية، فوزي. (2023). مساهمة التعليم المالي في تعزيز الشمول المالي لتحقيق النمو الاقتصادي، دراسة تحليلية. *مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي*، 4(1).
- طرفاوي، شيخ، ورابة، أمينة. (2022). دور الشمول المالي في تحسين جودة الخدمة البنكية دراسة حالة البنك الوطني الجزائري. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة ابن خلدون تيارات. – الجزائر.
- طعيس، محمد. (2024). أثر الشمول المالي في الأداء المالي للمصارف التجارية، دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية العراقية. *مجلة كلية المعارف الجامعة*، 35(1)، 218-192.
- القطب، محي الدين. (2002). لخيار الاستراتيجي واثرة في تحقيق الميزة التنافسية. (أطروحة دكتوراه غير منشورة). الجامعة المستنصرية – العراق.
- قمر، نسرین. (2023). أثر ابعاد الشمول المالي على تحسين جودة معلومات التقارير المالية المنشورة بالمصارف: دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية. *مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية والمحاسبية*، 6(1)، 85 – 100.
- مزغيش، عبد الحليم. (2012). تحسين أداء المؤسسة في ظل إدارة الجودة الشاملة. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الجزائر – الجزائر.
- نور الدين، مرطاني. (2021). أثر جودة الخدمة المصرفية على أداء البنوك التجارية: دراسة ميدانية ببنك القرض الشعبي الجزائري وكالة قلمة، وبنك الفلاحة والتنمية. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة 8 ماي 1945 – الجزائر.
- وهدان، ثائر. (2017). أثر المخاطر المالية على الأداء المالي للبنوك التجارية: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالي. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الزرقاء – الأردن.
- ياس، مصطفى. (2022). مؤشرات الشمول المالي وأثرها في الأداء المالي: التكنولوجيا المصرفية متغيرا تفاعليا - دراسة تطبيقية في القطاع المصرفي العراقي 2015-2020. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة البصرة – العراق.

المراجع الأجنبية.

- Al-Chahadah, A., El Refae, G., & Qasim, A. (2020). The impact of financial inclusion on bank performance: The case of Jordan. *International Journal of Economics and Business Research*, 20(4), 483–496. <https://doi.org/10.1504/ijebr.2020.111096>
- Al-Eitan, N., Al-Own, B., & Bani-Khalid, T. (2022). Financial Inclusion Indicators Affect Profitability of Jordanian Commercial Banks: Panel Data Analysis. *Economies*, 10(2), 38. <https://doi.org/10.3390/economies10020038>
- Athaley, C., Rastogi, S., Goel, A., & Bhimavarapu, V. (2020). Factors impacting bank's performance: A literature review. *Test Engineering and Management*, 83(May–June), 7379–7398.
- Azzabi, A., & Lahrichi, Y. (2023). Bank performance determinants: State of the art and future research avenues. *New Challenges in Accounting and Finance*, 9, 26–41. <https://doi.org/10.32038/ncaf.2023.09.03>
- EmadEldeen, R. (2023). The effect of financial inclusion on the financial performance of the commercial banks: Empirical study on the developing countries. *The Scientific Journal of Commercial and Environmental Studies*, 14(3), 104–138. <https://doi.org/10.21608/JCES.2023.324309>
- Hermuningsih, S., Sari, P., & Rahmawati, A. (2022). The moderating role of bank size: Influence of fintech, liquidity on financial performance. *Jurnal Siasat Bisnis*, 27(4), 106–117. <https://doi.org/10.20885/jsb.vol27.iss1.art8>
- Khatib, S., Hendrawaty, E., Bazhair, A., Abu Rahma, I., & Al Amosh, H. (2022). Financial inclusion and the performance of banking sector in Palestine. *Economies*, 10(10), 247. <https://doi.org/10.3390/economies10100247>
- Mbamalu, E. & Moneke, G. (2024). Effect of financial inclusion on the performance of deposit money banks in Nigeria (2010-2023). *African Banking and Finance Review Journal*, 17(17), 309-327. <https://www.abfrjournal.com/index.php/abfr/article/view/134>
- Muttai, S. (2024). Financial technology, bank size and financial performance of commercial banks in Kenya (Master's thesis, Kenyatta University)

- Nguyen, M., & Le Hai My, D. (2024). The moderating role of bank size on the relationship between board characteristics and bank performance in Vietnam. *Journal of Logistics, Informatics and Service Science*, 11(4), 484–497. <https://doi.org/10.33168/jliss.2024.0429>
- Ouechtati, I. (2020). The contribution of financial inclusion in reducing poverty and income inequality in developing countries. *Asian Economic and Financial Review*, 10(9), 1051-1061. <https://doi.org/10.18488/journal.aefr.2020.109.1051.1061>
- Rasheed, B., Law, S.-H., Chin, L., & Habi, M. S. (2022). The role of financial inclusion in financial development: International evidence. *Abasyn Journal of Social Sciences – Special Issue: Towards Financial Inclusion*, 9(2), 330 – 348.
- Rosalina, L., & Wahyuningsih, D. (2023). Impact of financial inclusion and banking characteristics on banking stability in Indonesia. *Jurnal Perspektif Pembiayaan Dan Pembangunan Daerah*, 11(1), 79–92. <https://doi.org/10.22437/ppd.v11i1.18227>
- Singh, R., & Roy, S. (2015). Financial inclusion: A critical assessment of its concepts and measurement. *Asian Journal of Research in Business Economics and Management*, 5(1), 12. <https://doi.org/10.5958/2249-7307.2015.00002.x>